



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السادسة والتسعون بعد المائة

روما، 5-7 يونيو/حزيران 2023

التقرير السنوي للمفتشة العامة

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Fabienne Lambert السيدة

المفتشة العامة

برنامج الأغذية العالمي

البريد الإلكتروني: fabienne.lambert@wfp.org

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "التقرير السنوي للمفتشة العامة" على المجلس للنظر فيها.
- ◀ ويرد الموجز التنفيذي لوثيقة "التقرير السنوي للمفتشة العامة" في الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى اللجنة لاستعراضها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تستعرض الوثيقة المعنونة "التقرير السنوي للمفتشة العامة" وأن تقرها لتقديمها إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها.

مسودة المشورة

- ◀ وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو الوارد في الوثيقة "التقرير السنوي للمفتشة العامة".



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2023/6-D/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 12 مايو/أيار 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للمفتشة العامة

موجز تنفيذي

يقدم مكتب المفتشة العامة لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

ويورد التقرير تقييم مكتب المفتشة العامة، بناء على نطاق العمل المضطلع به، لفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج في عام 2022. كما يقدم التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المفتشة العامة خلال السنة، بما يشمل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للمفتشة العامة لعام 2022 (WFP/EB.A/2023/6-D/1) ويلاحظ أنه بناء على أعمال الرقابة القائمة على المخاطر التي تم تنفيذها وجرى الإبلاغ عنها في عام 2022، لم تُحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة في البرنامج أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة.

ويشجع المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة F. Lambert

المفتشة العامة

بريد إلكتروني: fabienne.lambert@wfp.org

بيان الضمان

- 1- إثر تغيير الفترة المشمولة بالتقرير لتستند إلى سنة تقويمية تبدأ في عام 2022، يستند هذا الرأي إلى أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتشة العامة (المراجعات الداخلية، واستعراضات المتابعة، والخدمات الاستشارية، والاستعراضات الاستباقية للنزاهة) للتقارير الصادرة في الفترة من 1 أبريل/نيسان حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، أي بصورة استثنائية على مدى تسعة أشهر بدلا من 12 شهرا (وقد تم النظر في التقارير الصادرة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 مارس/آذار 2022 في الرأي المقدم لعام 2021). وأجريت جميع أعمال الضمان وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين ولميثاق مكتب المفتشة العامة.
- 2- أساس الرأي: لتكوين هذا الرأي، جرت الاستعانة بمصادر أخرى للأدلة، حسب الاقتضاء، مثل: الأعمال التي أجراها المراجع الخارجي ووحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2022؛ وحالة تنفيذ تدابير المراجعة الداخلية المتفق عليها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022؛ وأي مسائل منهجية لوحظت في التحقيقات التي أنجزت في السنة التقويمية 2022. ويعتمد مكتب المفتشة العامة جزئيا على الإدارة لإبلاغه بجوانب القصور الهامة المعروفة في نظم الرقابة الداخلية، وأنشطة التدليس، وأوجه الضعف المعروفة التي تسمح بارتكاب أنشطة تدليس أو بوقوع خسائر جسيمة أو التي من شأنها أن تعرقل إلى حد كبير استخدام الموارد بكفاءة وفعالية. وتستند أعمال الضمان التي أجراها مكتب المفتشة العامة إلى المخاطر، وهي توفر في رأيه أساسا معقولا لدعم هذا الرأي بشأن الضمان في حدود القيود المتأصلة في عملية الضمان.
- 3- **خطة العمل القائمة على المخاطر وحالات الاستبعاد:** لا تتضمن خطة عمل الضمان السنوية مهامها لكل أسلوب من أساليب العمل أو لكل كيان أو وحدة تنظيمية في البرنامج. وبدلا من ذلك يتم اختيار خدمات الضمان بالاستناد إلى تحليل المخاطر الجوهرية التي تمس أهداف البرنامج. وخطة العمل ليست مصممة لتقديم رأي شامل بشأن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج العالمي الشامل أو في جميع عمليات البرنامج التي تدعم أهدافه الاستراتيجية والمالية والتشغيلية وتلك الخاصة بالامتثال. وبالنظر إلى تغيير الفترة المشمولة بالتقرير لتستند إلى سنة تقويمية، استعين في هذا الرأي بالتقارير الصادرة في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2022 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، سواء كانت من خطة العمل لعام 2021 أو لعام 2022.
- 4- **القيود المتأصلة:** إن القيود المتأصلة في أية عملية من عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة تعني أنه يمكن أن تقع أخطاء أو مخالفات وألا تُكتشف. وكان يمكن اكتشاف مسائل أخرى ربما كانت ستؤثر على الآراء لو أجريت أعمال مراجعة إضافية. وتخضع أية توقعات لتقييم تلك العمليات على الفترات المقبلة لخطر جعل تلك العمليات غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف أو تجاوزات الإدارة أو تدهور درجة الامتثال للسياسات والإجراءات.

يوقّر رأي الضمان السنوي الصادر عن مكتب المفتشة العامة ضمنا بأنه بناء على أنشطة الرقابة القائمة على المخاطر التي تم إجراؤها في عام 2022، لم تحدّد في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة المعمول بها أي أوجه ضعف جوهرية من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية الشاملة.

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فإن رأي الضمان هذا حدد ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي تتطلب الاهتمام والتحسين. وتتضمن الفقرات من 31 إلى 52 مناقشة لتفاصيل المسائل الرئيسية التي تم تحديدها خلال عام 2022. ولا ترقى الممارسات التي يتعين تحسينها إلى مستوى الأهمية المؤسسية الذي يجعلها تقوّض بشدة إنجاز البرنامج لأهدافه الشاملة.

Fabienne Lambert

المفتشة العامة

أبريل/نيسان 2023

لمحة عامة عن مكتب المفتشة العامة

الولاية والعمليات

- 5- يعمل مكتب المفتشة العامة بموجب ميثاق تم تنقيحه والموافقة عليه من قبل المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2019.
- 6- وتتمثل مهمة مكتب المفتشة العامة في تزويد أصحاب المصلحة في البرنامج بضمان بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج بهدف اكتشاف وردع التدليس والهدر وسوء الاستخدام من خلال إجراء أنشطة رقابة مستقلة وموضوعية؛ وإجراء تفتيشات وتحقيقات في مزاعم المخالفات وسوء السلوك؛ وتيسير اعتماد وتنفيذ أفضل ممارسات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالضمان والرقابة.
- 7- ومكتب المفتشة العامة مسؤول عن تزويد المدير التنفيذي برأي ضمان سنوي بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في تحقيق أهداف البرنامج. ومكتب المفتشة العامة مسؤول أيضا عن إعداد تقرير سنوي عن أنشطة مكتب المفتشة العامة وتقديمه إلى المجلس التنفيذي، بما في ذلك موجز لنتائج الرقابة الهامة الناتجة عن أعمال الضمان التي يقوم بها مكتب المفتشة العامة، وحالة تنفيذ التوصيات، وتأكيد الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المكتب.
- 8- ويتألف مكتب المفتشة العامة من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية المكلف بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات؛ ومكتب التفتيش والتحقيق، المكلف بمهام التحقيق والتفتيش.
- 9- ويقدم مكتب المفتشة العامة تقارير الرقابة التي يعدها إلى المدير التنفيذي أو إلى أعضاء الإدارة المعيّنين. وتنص سياسة الكشف عن التقارير التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2021 على الكشف العام عن تقارير المراجعة الداخلية في موقع شبكي عام، إلا في بعض الحالات الاستثنائية، وتحدد التقارير التي لا يتم الكشف عنها للعموم.

بيان الاستقلال والمعايير

- 10- يؤكد مكتب المفتشة العامة، في بيانه هذا، للمجلس التنفيذي استقلاله التنظيمي. ولم يكن هناك أي تدخل من الإدارة في اختيار أنشطته ونطاقها وإجراءاتها وتواترها وتوقيتها، وفي إبلاغ النتائج. ولم تؤثر قيود الموارد أو أية مسائل أخرى على استقلال أنشطة مكتب المفتشة العامة وعلى رأي الضمان.
- 11- وفيما يتعلق بأنشطة الضمان، يجري مكتب المفتشة العامة، بواسطة مكتب المراجعة الداخلية، عمله وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين (يشار إليها فيما يلي باسم "معايير المعهد")، والسياسات والمعايير والمبادئ التوجيهية لمكتب المراجعة الداخلية. ويلزم إجراء تقييم خارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية كل خمس سنوات؛ وأنجز آخرها في نهاية عام 2021 وأكد أن وظيفة المراجعة الداخلية "تتوافق بشكل عام" مع جميع معايير المعهد. وخلص المراجع الخارجي إلى أن نضج مكتب المراجعة الداخلية "مكتمل" (4.5 من حد أقصى قدره 6 في النموذج الخاص به).

الأنشطة في عام 2022

- 12- يرد في الجدول 1 أدناه موجز للخدمات التي قدمها مكتب المفتشة العامة في عام 2022. ويغطي نطاق المراجعة المستخدم في وضع خطة عمل الضمان السنوية جميع نظم البرنامج وأساليب عمله وعملياته وأنشطته؛ على أن رأي الضمان يقتصر على العمل الذي قام به مكتب المفتشة العامة خلال الأشهر من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022 بسبب تغيير الجدول الزمني لتقديم التقرير.

الجدول 1: أنشطة مكتب المفتشة العامة - لمحة عامة، 2018-2022*						
السنة	المراجعات الداخلية	الاستشارات والآراء والخدمات المخصصة الأخرى**	الاستعراضات الاستباقية للنزاهة	التحقيقات		التفتيشات***
				المتناولة	المنجزة منها	
				التقارير الصادرة		التقارير الصادرة
2018	20	2	5	100	53	3
2019	22	3	1	174	80	0
2020	13	16	2	300	92	1
2021	22	10	1	397	112	0
*2022	14	7	0	513	195	0

* نظرا إلى تغيير الجدول الزمني لتقديم التقرير المتعلق بعمليات المراجعة الداخلية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة، تغطي أرقام عام 2022 لهذه العمليات تسعة أشهر (من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022) مقابل 12 شهرا للسنوات السابقة. وتتطابق الأرقام المحددة للتحقيقات والتفتيشات مع السنوات التقويمية.

** ترد التفاصيل في الملحق الأول، الأقسام باء وجيم ودال.

*** نظر في تقارير التفتيش في رأي الضمان السنوي في السنة التي أنجز فيها العمل الميداني وليس في سنة صدور التقارير. وصدر في عام 2020 تقرير تفتيش واحد تم الانتهاء منه في عام 2019 ولم ينظر فيه لأغراض رأي الضمان السنوي لعام 2020.

الموارد

13- زادت ميزانية مكتب المفتشة العامة بمقدار 3.3 مليون دولار أمريكي، مرتفعة من 14.6 مليون دولار أمريكي في عام 2021 إلى 17.9 مليون دولار أمريكي في عام 2022، ويرجع هذا المبلغ أساسا إلى مكتب التفتيش والتحقيق بغية دعم الزيادة المستمرة في الادعاءات الواردة (انظر الجدول 2). وبلغ مجموع الفرق (النفقات الفعلية مطروحا منها مخصصات الميزانية) لعام 2022 ما قيمته 4.2 مليون دولار أمريكي، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض تكاليف الموظفين بسبب معدل الوظائف الشاغرة الذي يعكس التأثير المزدوج للتحديات الناجمة عن التناقص الطبيعي والتوظيف، مما أثر أيضا على تكاليف السفر، خاصة بالنسبة لمكتب المراجعة الداخلية.

الجدول 2: ميزانية مكتب المفتشة العامة (بآلاف الدولارات الأمريكية)								
2022				2021				
المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتشة العامة*	المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتشة العامة*	
17 966	8 880	8 150	936	14 623	6 836	6 982	805	مخصصات الميزانية
13 724	6 820	6 217	687	13 629	6 458	6 422	749	النفقات الفعلية

* يشمل المفتشة العامة والمكتب الأممي والدعم الإداري لمكتب المفتشة العامة ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق

14- وارتفع عدد وظائف الموظفين المدرجة في الميزانية من 63 وظيفة في نهاية عام 2021 إلى 87 وظيفة في نهاية عام 2022 (انظر الجدول 3)، مع استحداث الوظائف الإضافية تدريجيا خلال عام 2022 - ومن بينها 6 وظائف في مكتب المراجعة الداخلية (لتحليل البيانات بشكل رئيسي)؛ و17 وظيفة في مكتب التفتيش والتحقيق (للتعامل مع عبء العمل المتزايد)، ووظيفة واحدة في مكتب المفتشة العامة (في الفريق الإداري لدعم مكتب المفتشة العامة بأكمله). وفي 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، تم شغل 59 من أصل 87 وظيفة؛ وشغل ست وظائف مرشحوين سينضمون إلى المنظمة في عام 2023؛ وهناك 15 وظيفة لا تزال إجراءات التعيين فيها جارية (9 في مكتب التفتيش والتحقيق و6 في مكتب المراجعة الداخلية)، أما الوظائف السبع المتبقية فإما سيستهل إجراءات تعيينات بشأنها أو سيعاد نشر الإعلان الوظيفي الخاص بها في نهاية السنة (في مكتب المفتشة العامة ومكتب المراجعة الداخلية). وفي عام 2022، استمرت الاستعانة بالخبراء الاستشاريين على نطاق واسع للتعويض عن الوظائف الشاغرة وزيادة القدرات، ولا سيما بالنسبة لمكتب التفتيش والتحقيق.

الجدول 3: وظائف الموظفين المدرجة في الميزانية في نهاية السنة							
2022				2021			
المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتشة العامة*	المجموع	مكتب التفتيش والتحقيق	مكتب المراجعة الداخلية	مكتب المفتشة العامة*
76	41	34	1	54	25	28	1
11	3	2	6	9	2	2	5
87	44	36	7	63	27	30	6

* يشمل المفتشة العامة والمكتب الأمامي والدعم الإداري لمكتب المفتشة العامة ومكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق.

15- وفي نهاية عام 2022، ضمت المناصب التي تم شغلها في مكتب المفتشة العامة 55 في المائة من النساء و45 في المائة من الرجال؛ و26 جنسية مختلفة (من جميع القارات) و23 لغة. ويحمل جميع الموظفين الفنيين في مكتب المراجعة الداخلية شهادات مناسبة (مراجع داخلي معتمد، أو محاسب عام معتمد، أو محاسب قانوني عام) وشهادات محددة (مدقق تدليس معتمد، ومراجع نظم معلومات معتمد، وشهادة مراجعة الأمن السيبراني، وشهادة التقييم الذاتي للرقابة، وشهادة ضمان إدارة المخاطر). ويمتلك مراجعو الحسابات خبرة سابقة في شركات مراجعة دولية بالإضافة في كثير من الأحيان إلى خبرة إضافية في العمل مع كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة أو منظمة إنسانية. ويمتلك المحققون خبرة سابقة في إنفاذ القانون أو التحقيق أو الشؤون القانونية، ويمتلك بعضهم أيضا شهادات أو خبرة في علم الأدلة الجنائية أو المحاسبة أو المراجعة.

لمحة عامة عن أنشطة مكتب المراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية

16- إن المراجعة الداخلية نشاط ضمان واستشارات مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة. ويساعد مكتب المراجعة الداخلية البرنامج على تحقيق أهدافه من خلال اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وفي إطار عملية مكتب المفتشة العامة لتقديم الضمان إلى المدير التنفيذي وأصحاب المصلحة، يتكفل مكتب المراجعة الداخلية بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في البرنامج بصفة عامة وأداء وحدات البرنامج في تنفيذ المسؤوليات المسندة إليها. ويقدم عمل الضمان هذا من خلال أداء المراجعات الداخلية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة واستعراضات الأعراض الخاصة والاستشارات المقدمة في شكل خدمات استشارية.

17- والاستعراضات الاستباقية للنزاهة هي فحوص منهجية تُجرى لتحديد واختبار الضوابط الوقائية والكشفية المصممة للحد من التعرض لمخاطر التدليس. وبناء على القدرة التحليلية لمكتب المراجعة الداخلية، توفر الاستعراضات الاستباقية للنزاهة ضمانا للإدارة بشأن فعالية ضوابط منع التدليس واكتشافه، مما يكمل أعمال التحقيق التي يجريها مكتب التفتيش والتحقيق من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتدليس والفساد.

18- وتستند استعراضات الأعراض الخاصة للترتيبات التعاقدية بين البرنامج والأطراف المتعاقد معها إلى تطبيق بنود المراجعة المدرجة في العقود ذات الصلة.

نتائج خطة الضمان القائمة على المخاطر

19- صممت خطة عمل الضمان لمكتب المفتشة العامة للتركيز على أكبر المخاطر التي تنطبق على نطاق المخاطر في البرنامج. ووافق المدير التنفيذي عليها بعد التشاور مع الإدارة العليا والمجلس التنفيذي، واستعراضها من جانب اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ووافق أيضا المدير التنفيذي على تغييرات خطة العمل خلال عام 2022.

20- ووفقاً لما تقتضيه معايير المعهد، يحدّد تقييم موثّق لنطاق المخاطر في البرنامج أولويات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتفق مع أهداف المنظمة. ويشمل التقييم مراعاة خاصة لمخاطر التدليس، التي توجه تحديد موضوعات الاستعراضات الاستباقية للنزاهة. وصنّف مكتب المراجعة الداخلية جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة في البرنامج عن طريق تقييم المخاطر المحددة وفقاً لأثرها على عمليات البرنامج واحتمال حدوث كل من هذه المخاطر. وحصل مكتب المراجعة الداخلية على مدخلات وتعليقات من أصحاب المصلحة الرئيسيين (أعضاء مجموعة القيادة، والمديرون الإقليميون، ومديرو الشعب) بشأن المخاطر الاستراتيجية والتطورات التنظيمية الرئيسية، وأجرى تعديلات وفقاً لذلك.

نطاق عمل الضمان في عام 2022

- 21- استندت خطة العمل المتعلقة بالضمان لعام 2022 إلى التركيز القوي على العمليات الميدانية في عام 2021 نظراً إلى القيود السابقة التي فرضتها جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). وطوّر مكتب المراجعة الداخلية أساليبه في مراجعة الحسابات لتعزيز نهجه القائم على المخاطر عند تقديم ضمانات بشأن العمليات القطرية.
- 22- وتمت بين 1 أبريل/نيسان و31 ديسمبر/كانون الأول 2022 مراجعة ما مجموعه 10 عمليات قطرية وإصدار التقارير بشأنها، وهو ما يمثل 2.4 مليار دولار أمريكي أو 21 في المائة من إجمالي الإنفاق الميداني للبرنامج. وتغطي المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة 4 من 16 عملية ميدانية عالية المخاطر محددة في التقييم الأولي للمخاطر المحددة في خطة العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب المراجعة الداخلية استعراضاً لمتابعة مراجعة سابقة أجريت للعمليات القطرية في أحد البلدان.
- 23- وقام مكتب المراجعة الداخلية أيضاً بتغطية العديد من الأنشطة المؤسسية والمجالات المواضيعية الأساسية مع التركيز على عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وإدارة ودعم تكنولوجيا المعلومات في المكاتب القطرية. وعلاوة على ذلك، وفرت التغطية المنهجية لعمليات إدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد وسلسلة الإمداد والرصد في المكاتب القطرية ضماناً موسعة لهذه المجالات الأربعة العالية المخاطر على المستوى المؤسسي.
- 24- وشملت تغطية تكنولوجيا المعلومات شبكة البرنامج والبنية التحتية للاتصالات ووضع الأمن السيبراني للمنظمة من خلال اختبار الاختراق.
- 25- ويقدم الملحق الأول مزيداً من التفاصيل عن عمل مكتب المفتشة العامة الذي تم تناوله في رأي الضمان لعام 2022.
- 26- ويعتمد مكتب المراجعة الداخلية أيضاً على الإدارة لتقديم المشورة بشأن الإخفاقات الكبيرة المعروفة لنظم الرقابة الداخلية، وأنشطة التدليس ونقاط الضعف المعروفة التي قد تسمح بحدوث التدليس أو الخسائر الكبيرة، أو التي من شأنها أن تعرقل بشكل كبير الاستخدام الكفء والفعال للموارد. وتقوم الإدارة بإبلاغ المكتب بالإخفاقات الكبيرة المعروفة عند بدء المراجعة.
- 27- ونشأت معلومات وتغطية إضافية من أعمال مخصصة أخرى ذات صلة، فضلاً عن العديد من تقارير التحقيق الصادرة عن مكتب التفتيش والتحقيق التي تقدم نظرة ثاقبة في مجالات التعرض لممارسات التدليس و/أو الفساد. كما تمّ في الرأي تناول العمل الذي أجراه المراجع الخارجي، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في عام 2022، وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.
- 28- ويتعاون مكتب المراجعة الداخلية بشكل منتظم مع المراجع الخارجي ومكتب التقييم، من خلال رسم خرائط خطط العمل الخاصة بكل منهما للقيام قدر الإمكان بضمان أوجه التكمال والتآزر والكفاءة في الرقابة المستقلة للبرنامج.

موجز تصنيفات عمليات المراجعة لعام 2022

- 29- بالنسبة للمراجعات الداخلية للمكاتب خارج المقر وللوظائف والمجالات الشاملة، يُعيّن مكتب المراجعة الداخلية تصنيفات شاملة للمراجعات بناءً على تقييمه العام لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ذات الصلة في الكيان الخاضع للمراجعة. ويتواءم نظام التصنيفات مع نظم التصنيفات التي تستخدمها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

30- وتُظهر تقارير مراجعة الحسابات التي تم استكمالها بين 1 أبريل/نيسان و31 ديسمبر/كانون الأول 2022 أن أكثر من ثلثي المهام التي حصلت على تصنيفات بحاجة إلى بعض التحسين. وترد التفاصيل في الجدول 4 وكذلك في الشكل 1 والشكل 2 أدناه.

الجدول 4: توزيع استنتاجات المراجعات حسب النوع - 2022					
مجال المراجعة	عدد المراجعات	مرضية	بحاجة إلى بعض التحسين	بحاجة إلى تحسين كبير	غير مرضية
مراجعات المكاتب القطرية	10	1	8	1	-
مراجعات المتابعة (دون تصنيف)	1	-	-	-	-
المراجعات المواضيعية/مراجعات المقر	*1		*1		-
مراجعات تكنولوجيا المعلومات	2		1	1	-
المجموع	14	1	10	3	0

* تشمل المراجعة الداخلية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة تصنيفين ناجمين عن المراجعة: "بحاجة إلى بعض التحسين" في تصميم المشروعات و"بحاجة إلى تحسين كبير" في إدارة المشروعات وتنفيذها.

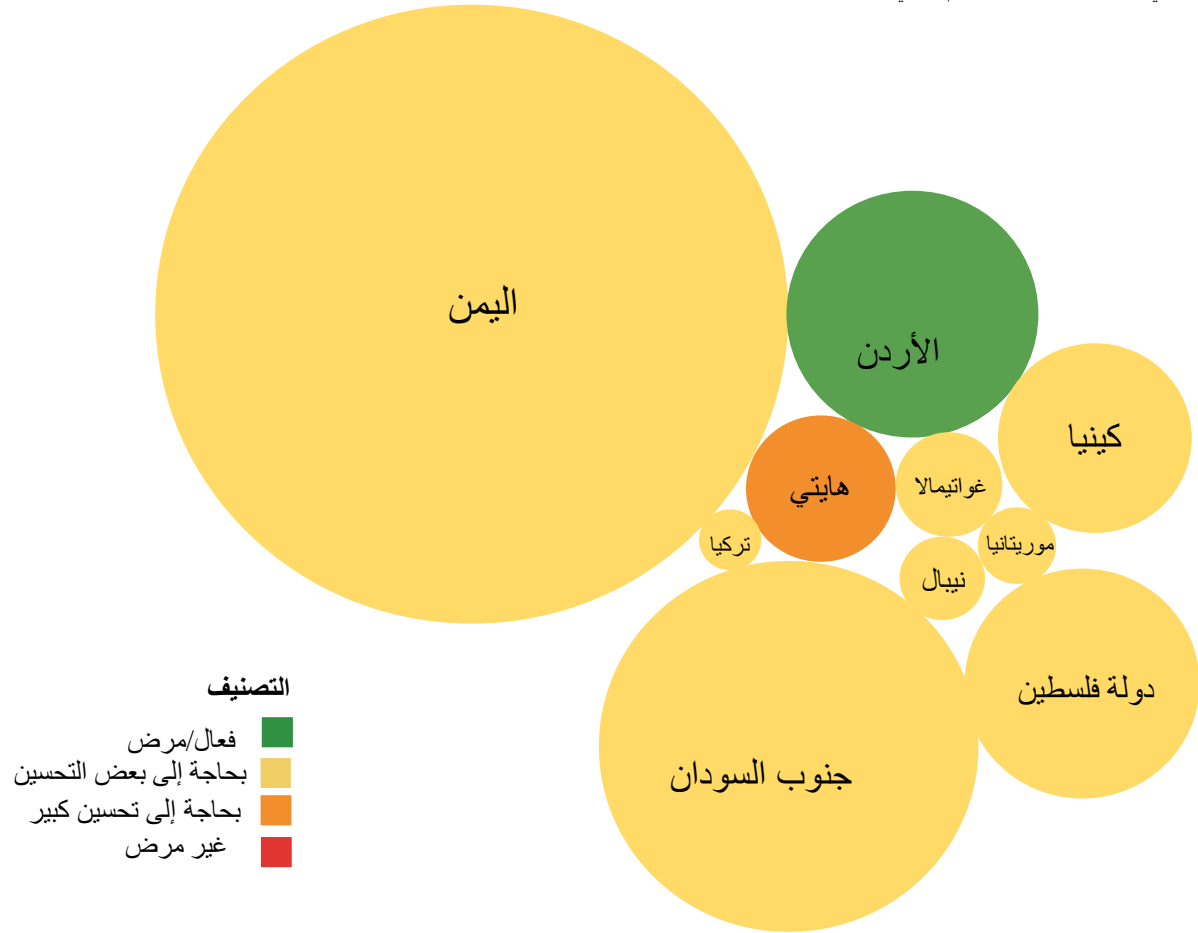
الشكل 1: لمحة عامة عن تصنيفات تقارير الرقابة، 2018-2022*



* تعكس بيانات عام 2022 التصنيف المزدوج الناجم عن مراجعة عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة.

الشكل 2: الصناديق الخاضعة للمراجعة (2.4 مليار دولار أمريكي) وتصنيفات المراجعة لعام 2022*

* استثنى المجالان التاليان من الرسم البياني أعلاه لأنه لا يمكن أن يسند إليهما تمويل مباشر:



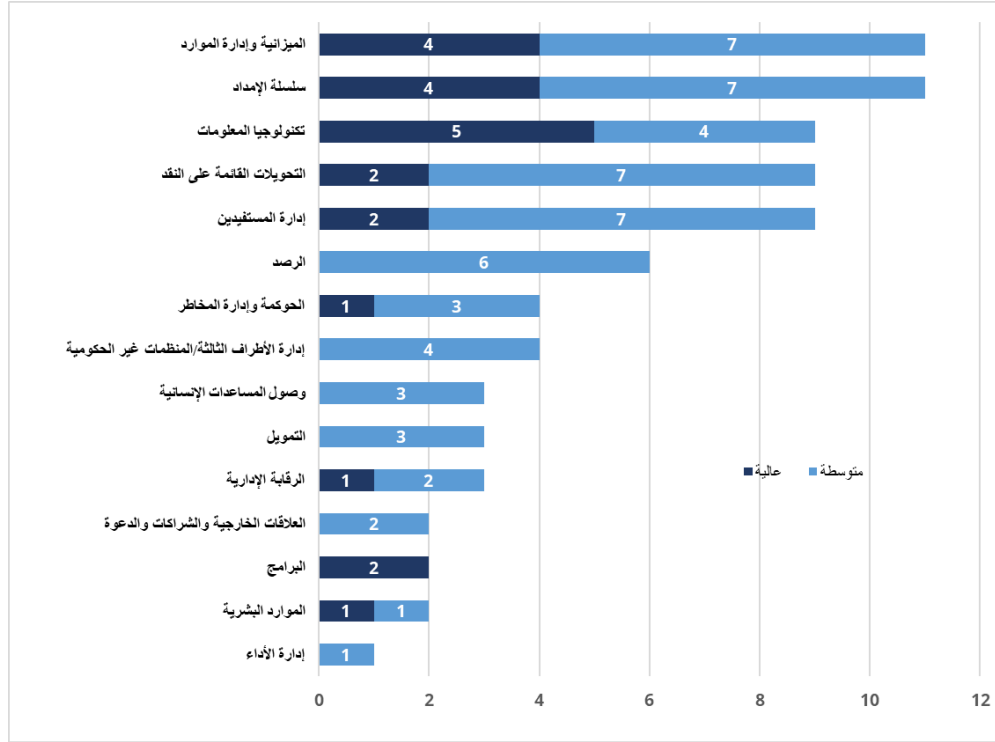
- (أ) العمليات المواضيعية/الشاملة (المراجعة الداخلية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة - أعطت التصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين" فيما يخص تصميم المشروعات و"بحاجة إلى تحسين كبير" فيما يخص إدارة المشروعات وتنفيذها)؛
- (ب) مراجعات تكنولوجيا المعلومات - المراجعة الداخلية للبنية التحتية للشبكات والاتصالات في البرنامج - أعطت التصنيف "بحاجة إلى تحسين كبير"؛ والمراجعة الداخلية لإدارة ودعم تكنولوجيا المعلومات في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج - أعطت التصنيف "بحاجة إلى بعض التحسين".

المسائل الرئيسية التي تم تحديدها في عام 2022

- 31- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن المسائل الرئيسية الناشئة عن مهام الضمان التي أنجزت بين 1 أبريل/نيسان و31 ديسمبر/كانون الأول 2022.
- 32- وتكشف نتائج العمل الذي أجري أن البرنامج يُعتبر شريكاً يعوّل عليه في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات؛ وأن المنظمة أقامت علاقات متينة مع النظراء الحكوميين، كما أن الخبرة التقنية لموظفيها معترف بها على نطاق واسع. وبشكل عام، يستمر نضج العمليات المؤسسية في التطور، على نحو ما لوحظ من نتائج اختبار الضوابط على مستوى العمليات.
- 33- إلا أن النمو السريع والمتواصل للمنظمة (سواء من حيث المبالغ النقدية أو الموظفين) يُجهد أطرها وعملياتها ونظمها. وتتعارض أحيانا الاستجابة السريعة والفعالة للمتطلبات التشغيلية المتزايدة مع الحاجة إلى تطوير آليات ونظم إدارة قوية وإنشائها وإنفاذها.
- 34- وعلاوة على ذلك، تتطلب وظائف وعمليات الدعم - مثل إعداد الميزانية، وإدارة الأداء والإبلاغ، وإدارة المخاطر، والموارد البشرية، والدعم التقني والتشغيلي - مزيداً من النضج لمواكبة هذا النمو، مع الحفاظ على مرونة العمليات للاستجابة للسياقات المتغيرة وتوسيع النطاق بسرعة لتحقيق أهداف البرنامج وولايته بفعالية.

35- ويعكس تجميع ملاحظات المراجعات حسب المجال الأهمية الكبيرة التي تولى للمراجعات القطرية المنجزة بين 1 أبريل/نيسان و31 ديسمبر/كانون الأول 2022، حيث إن معظم الإجراءات المتفق عليها تتوافق مع المجالات التي تقع عادة في نطاق هذا النوع من المهام.

الشكل 3: الإجراءات المتفق عليها المحددة في عام 2022 حسب مجال نطاق المراجعة



النتائج الموحدة لمراجعات العمليات القطرية

36- خلال عام 2022، اعتمد مكتب المراجعة الداخلية على نهج مراجعة العمليات القطرية الذي بدأ اتباعه في عام 2021 للتكيف مع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 - وهناك خمسة مجالات تركيز هي: إدارة المستفيدين؛ والتحويلات القائمة على النقد؛ وسلسلة الإمداد (تشمل المشتريات والخدمات اللوجستية وإدارة السلع)؛ والرصد؛ والتمويل. واستكمل مكتب المراجعة الداخلية ذلك بإدراج مجالات إضافية ذات أولوية حُدثت بفضل منهجية قائمة على المخاطر على مستوى المهام.

37- وفيما يتعلق بالعمليات والوظائف في نطاق المهام القطرية، اختبر مكتب المراجعة الداخلية بشكل منهجي وجود وفعالية الضوابط الرئيسية، وقام بتقييم درجة الامتثال لسياسات البرنامج وإجراءاته وأدلته. وتعرض الفقرات التالية لمحة عامة عن النتائج الشاملة التي لوحظت من خلال 10 مراجعات لعمليات قطرية ومن خلال استعراض متابعة واحد يشكل جزءا من رأي مراجع الحسابات هذا.

38- الحوكمة: لوحظ بشكل عام إحراز تقدّم في مجالات مثل المواعمة التنظيمية بين البرامج والميزانيات وهياكل المكاتب القطرية. غير أن عدة عمليات قطرية لا تزال تعاني من نقص مستمر في القدرات وتواجه صعوبات في اجتذاب الموظفين ذوي المهارات والخبرات اللازمة. وأثرت هذه المسألة تأثيرا سلبيا على القدرة على تنفيذ الأنشطة البرنامجية بفعالية، وقادت إلى تغيير الأولويات، وكانت السبب الجذري المتكرر لعدم الامتثال ولأوجه النقص في الضوابط الداخلية. وبالمثل، ففي حين تبيّن أن الرقابة الإدارية تُفرض بطريقة أكثر صرامة وانتظاما، لا يزال هناك مجال للتحسن في ضمان متابعة منهجية أمتن للقضايا والتوصيات.

39- إدارة المستفيدين: تُظهر نتائج المراجعة الحاجة إلى تحسين استهداف المستفيدين. ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل متعددة منها: (1) الافتقار إلى استراتيجيات واضحة المعالم تتضمن معايير محددة للاستهداف وإدارة مناسبة للمخاطر؛ (2) نقص إجراءات التشغيل الموحدة أو الحاجة إلى تحديثها. وعلى غرار السنوات السابقة، كان التحديد والتوزيع السليمان للأدوار

والمسؤوليات لإدارة المستفيدين وللإجراءات والنظم والمعلومات ذات الصلة بين المكاتب القطرية ومكاتب المناطق والشركاء الحكوميين أو غير الحكوميين مسألة متكررة. وتشير نتائج أخرى إلى أن تقييمات خصوصية البيانات لا تجرى بشكل منهجي، وأن البيانات لا تتم دائما حمايتها أو الاستفادة منها بشكل صحيح لإدارة العمليات واتخاذ القرارات. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الآليات القائمة لتلقي الشكاوى والتعقيبات. وأشار مكتب المراجعة الداخلية إلى مشاكل متعلقة بإبراز هذه الأدوات وبإمكانية الاستفادة منها، وبمستوى الوعي بين المستفيدين، وإلى ضرورة الحرص على اتخاذ إجراءات منهجية لمعالجة وحل جميع القضايا المبلغ عنها من خلال هذه الآليات.

40- *التحويلات القائمة على النقد*: على غرار عام 2021، سلط مكتب المراجعة الداخلية في أعماله المتعلقة بهذا المجال الضوء على نتائج متفاوتة. وبينما تأخذ عمليات التحويلات القائمة على النقد في النضج، هناك مجالات تحتاج إلى اهتمام. وينبغي تحديث التوجيهات وإجراءات التشغيل الموحدة المعمول بها لضمان تحديد الأدوار والمسؤوليات، ومتطلبات إدارة المخاطر وضبطها تحديدا أكثر رسمية. وعلاوة على ذلك، لم يف مقدمو الخدمات المالية دائما بالتزاماتهم التعاقدية، مما أثر سلبا على قدرة المنظمة على القيام بمتابعة أدوات الدفع على نحو فعال. ولوحظت أيضا أوجه ضعف في عملية التسوية، إذ اعتمدت في المقام الأول على العمليات اليدوية وجدول البيانات، وعلى معلومات لم يتم التأكد من صحتها بصورة منهجية. ومن شأن إطار ضمان النقد الذي أصدرته شعبة التحويلات القائمة على النقد بالمقر في أواخر عام 2021 لتوجيه تنفيذ التحويلات القائمة على النقد أن يساهم في سد بعض الثغرات الملحوظة، وسيتم استعراضه في المراجعات المقبلة.

41- *الرصد*: شهدت نتائج المراجعة في عام 2022 تكرارا للنتائج التي لوحظت في السنوات السابقة، وهي: (أ) لا توجد دائما استراتيجيات وخطط وتوجيهات أو أنها غير كافية مع مخاطر طرائق التنفيذ المحددة أو قدرة على توجيه جهود الرصد؛ (ب) لا تتحلّى معلومات الرصد بالجودة اللازمة أو ليست موحدة بشكل منهجي لاتخاذ القرارات؛ وفي بعض الحالات، (ج) لوحظ عدم الفصل بين أنشطة التنفيذ والرصد. وأخيرا، استمرت مستويات التوظيف المنخفضة في المكاتب القطرية التي خضعت للمراجعة وارتفاع معدل دوران الموظفين في الحد من قدرة البرنامج على الإشراف على عمل القائمين بالرصد من الأطراف الثالثة وتلبية الحد الأدنى من متطلبات الرصد.

42- *سلسلة الإمداد*: لا يزال وضع الضوابط في مجالي اللوجستيات والمشتريات، رغم تحسنه، بحاجة إلى بعض التحسين وذلك تحديدا في إدارة شؤون البائعين (وضع القوائم؛ وإجراء تقييمات الأداء بشكل منتظم، وتعزيز عملية إدارة تضارب المصالح)؛ وإجراء تقييمات منتظمة للخدمات اللوجستية المقدمة؛ وتحسين فعالية لجان الإدارة. وفي سياق ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تعد التحسينات في هذه المجالات أساسية لضمان شفافية وكفاءة وفعالية عملية الشراء عبر المناطق، وتحسين ممارسات التخزين، وحماية جودة وسلامة الأغذية الموزعة بشكل كاف. وأخيرا، كشف عمل مكتب المراجعة الداخلية عن تزايد الطلب على تقديم الخدمات، ولا سيما الخدمات اللوجستية للحكومات. غير أن هذه الزيادة لم تقترن بتوجيهات مؤسسية كافية، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق مبادئ استرداد التكاليف بالكامل.

43- *التمويل*: على غرار عام 2021، أشارت نتائج المراجعة إلى وجود عمليات وضوابط راسخة تتسم بالنضج على مستوى المكاتب القطرية، ولم تُطرح إلا مسائل قليلة في تقارير المراجعة.

44- *إدارة الأطراف الثالثة*: يجدر للإدارة أن توليها اهتماما كبيرا بشكل عام، وللشركاء المتعاونين بشكل خاص. ولوحظ وجود مجال كبير للتحسين في عملية اختيار الأطراف الثالثة وتقييم أدائها ورصده وقياسه، فضلا عن بناء قدرتها على التعامل مع خطر حدوث ندليس واستغلال وانتهاك جنسيين. وهذه المجالات لها آثار لاحقة على الضوابط اللازمة لمنع تحويل الأغذية والاستغلال والانتهاك الجنسيين، كما تم الكشف عنه أيضا في أعمال التحقيق. وهذا يتطلب بالتالي توجيهها مؤسسيا واضحا قائما على المخاطر مدمجا في عملية إدارة الشركاء المتعاونين - ولا سيما تعزيز إدارة الشركاء الحكوميين المتعاونين، فضلا عن الرقابة الإدارية الفعالة.

تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات وإدارة البيانات

- 45- خلال عام 2022، شملت أعمال الضمان والاستشارات التي أجريت في الميدان وفي المقر بشأن تكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات المراجعة المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات وبالدمج في المكاتب القطرية للبرنامج ومذكرة للإدارة بشأن اختبار اختراق شبكات البرنامج، وكلاهما خلص إلى أن هذه المجالات آخذة في النضج. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى العمل لضمان الاستفادة بما يكفي من المعلومات والبيانات في بيئة تكنولوجيا المعلومات المحمية بشكل مناسب.
- 46- *إدارة البيانات*: كان تنفيذ برنامج ضمان خصوصية البيانات في البرنامج من الأعمال الجارية في عام 2022، مما خلف ثغرات على مستوى السياسات وولّد حالة من عدم اليقين التشغيلي فيما يتعلق بالموقف إزاء خصوصية البيانات في البرنامج. ويختلف كثيرا مستوى الرقمنة والضوابط التي تحمي خصوصية البيانات باختلاف مهارات المديرين والموظفين المحليين ومدى اهتمامهم بالمسألة. وإلى جانب التحسينات التي أدخلت على أنشطة تجهيز البيانات، كشفت المراجعات عن نقص كبير في استخدام البيانات المجمعة لأغراض صنع القرار والرصد وإدارة المخاطر. وتقتضي أيضا التكنولوجيات الجديدة بما فيها تقنية سلسلة الكتل، التي تقوم بتحسين خصوصية البيانات وأمنها، مجموعة جديدة من المهارات والقدرات لتوفير حماية كافية ومتواصلة للبيانات التي يُعهد بها إلى المنظمة.
- 47- *تكنولوجيا المعلومات*: ينبغي للمكاتب القطرية الإسراع في اعتماد نظم إدارة المعلومات المؤسسية، ولا سيما في مجالات العمل مثل عملية الرصد والتحويلات القائمة على النقد حيث يكون مشهد تكنولوجيا المعلومات مجزأ إلى حد كبير. وفي حين تقوم النظم والابتكارات الموازية المتعلقة بالمعلومات بسد الفجوات الوظيفية على الصعيد القطري، لا تزال اللامركزية في صنع القرار والاستثمارات تعوق التقدم في مجال توحيد العمليات والنظم، مما يزيد من مخاطر أمن المعلومات ويولّد أوجه قصور.
- 48- *أمن المعلومات*: لا تزال المكاتب القطرية حلقة ضعيفة فيما يخص أمن المعلومات في البرنامج. وساهمت اللامركزية، والمهارات المحلية المحدودة، وفجوات الرصد في ضعف الوضع الأمني خارج محيط شبكات البرنامج. وصحيح أن نظم المعلومات في البرنامج تتسم بالقدرة على الصمود، إلا أن هناك إمكانية لتحسين إنفاذ السياسات والعمليات المتعلقة بالشبكات. وعلى وجه الخصوص، اعتبر مكتب المراجعة الداخلية أن مستوى تعرض البرنامج للتهديدات الداخلية حرجا.

القضايا المؤسسية الشاملة

- 49- تُظهر النتائج المجمعة للعمل الذي أجراه مكتب المراجعة الداخلية في عام 2022 أن مستوى تطوّر وإنفاذ الأطر المؤسسية الرئيسية وتوزيع المسؤوليات بين المقر والمكاتب القطرية يقع في صميم معظم النتائج الملحوظة.
- 50- وينبغي استعراض إدارة المخاطر وعملية الرصد والرقابة الإدارية فضلا عن الأدوار والمسؤوليات التي تنطوي عليها. وينبغي تعزيز الطابع الرسمي لهذه الأطر، التي تعد ركائز هامة للحوكمة في البرنامج، وزيادة إدماجها في العمليات والإجراءات الإدارية لضمان إسهامها في تحقيق المساءلة والفعالية التنظيميتين. كما أن مستويات التوظيف ليست دائما متناسبة مع المتطلبات على صعيد العمليات، وتزيد من تعقيد تلك المسألة. وأدى ذلك إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ وتوفير البرامج على حساب أنشطة الرصد والرقابة الإدارية. ويجب استعادة توازن مناسب لضمان تخصيص موارد كافية لهذه الوظائف.
- 51- كما يستدعي السياق المتقلب الذي يعمل فيه البرنامج، والطلبات المتزايدة الناجمة عن حالات الطوارئ الجديدة والمتكررة تعزيز تصميم أطر مؤسسية أخرى وتشغيلها، من قبيل الميزنة وإدارة الموقف. وهذا أمر ضروري لتحسين مستوى الارتباط بين الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة وما يقابله من هيكل وميزانيات وموظفين، فضلا عن توضيح عدم الاتساق القائم بين الأدوار والمسؤوليات وأعمال المساءلة الناشئة عن الهيكل اللامركزي الذي يعتمده البرنامج فيما يخص صنع القرار وتصعيد المخاطر وإدارة الأداء. وينبغي أن يتحول التركيز الحالي في عملية تخصيص الموارد من عقلية تحبذ توافر الأموال بوصفها المحرك الرئيسي للتخصيص، إلى عقلية تحبذ اتباع نهج قائم على النتائج.
- 52- وأخيرا، فإن نضج الأطر المذكورة أعلاه تعوقه أيضا القيود التي تعرقل اعتماد نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة واستخدامها على نحو متسق. ولذلك، سيتطلب أيضا تطوّر بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج دمج حلول رقمية مع نظم إدارية، وهو عامل يمكن أن يعزز أيضا الكفاءة التنظيمية.

حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

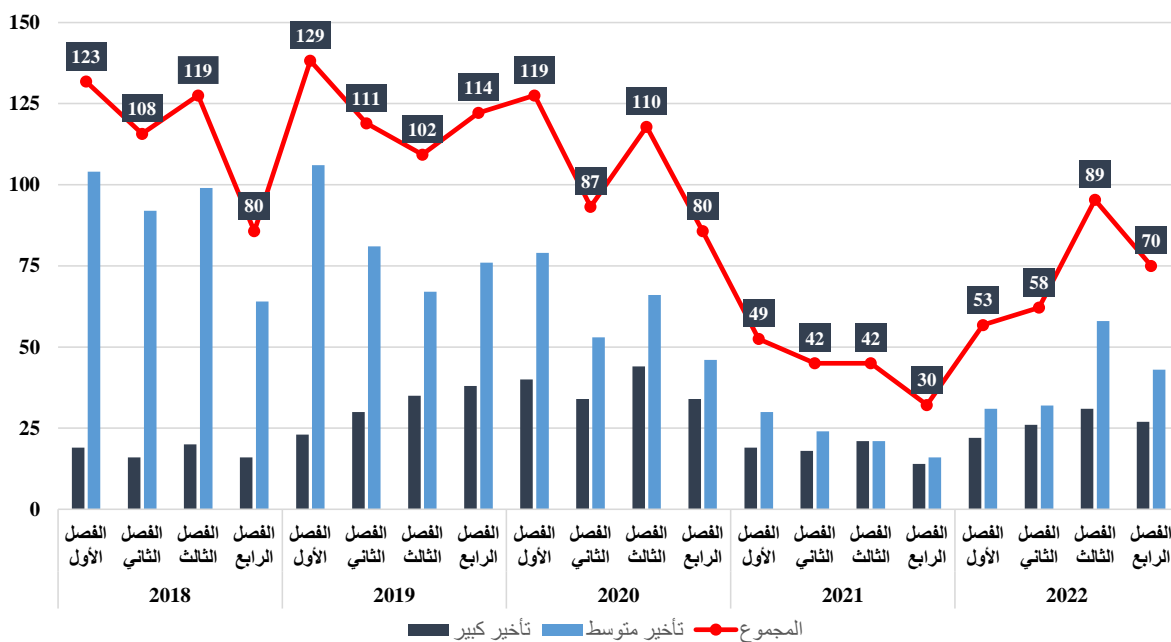
53- خأفت الجهود التي بذلتها الإدارة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها أثرا إيجابيا. وتحسن مستوى التنفيذ والإغلاق بشكل مستمر منذ منتصف عام 2019 ووصل مجموع الإجراءات المتعلقة إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في نهاية عام 2022 (انظر الجدول 5 والشكل 4).

الجدول 5: حالة تنفيذ الإجراءات المتفق عليها، 2021 و2022*						
المجموع 2022	المجموع 2021	مخاطر متوسطة 2022	مخاطر متوسطة 2021	مخاطر مرتفعة 2022	مخاطر مرتفعة 2021	
180	156	110	85	70	71	مفتوحة في بداية السنة
125	150	92	91	33	59	صادرة في الفترة يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
305	306	202	176	103	130	المجموع
134	126	92	66	42	60	مغلقة في الفترة يناير/كانون الثاني - ديسمبر/كانون الأول
171	180	110	110	61	70	معلقة في نهاية السنة
70	30	43	16	27	14	متأخرة (تجاوز تاريخ التنفيذ الأصلي المتفق عليه)
40	28	24	14	16	14	متأخرة (تجاوز تاريخ التنفيذ المنقح)

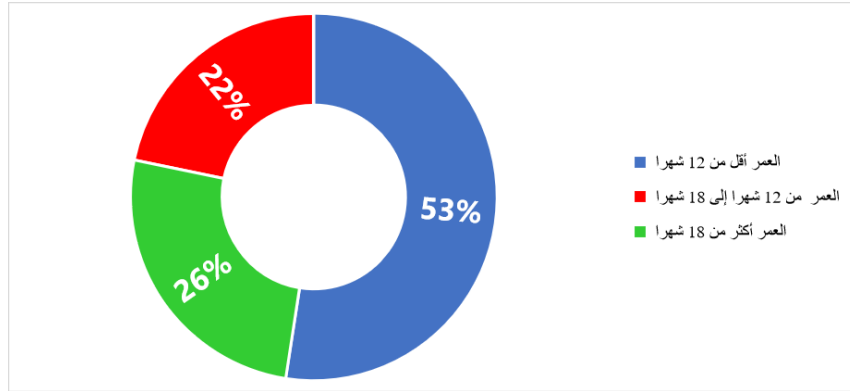
* جميع الأرقام الواردة في هذا الجدول تستند إلى السنة التقييمية.

54- ولكن ندنى مستوى تقادم الإجراءات، إذ انخفض عدد الإجراءات المفتوحة لمدة تقل عن عام من 81 في المائة في عام 2021 إلى 52 في المائة في عام 2022 (انظر الشكل 5). وتتطلب هذه الحالة من الإدارة أن توليها مزيدا من الاهتمام لضمان التخفيف من حدة المشاكل المحددة على نحو مناسب وفي الوقت المناسب. ولهذا الغرض، سيواصل مكتب المراجعة الداخلية متابعة الإجراءات المتفق عليها في عام 2023 بالشراكة مع الإدارة ووحدات البرنامج.

الشكل 4: الإجراءات المتأخرة حسب الفصل، 2018-2022



الشكل 5: تقادم التوصيات بناء على الإطار الزمني الأصلي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022



لمحة عامة عن أنشطة مكتب التفتيش والتحقيق

خدمات التحقيق

- 55- يدعم مكتب التفتيش والتحقيق التزام البرنامج بتعزيز بيئة عمل أخلاقية وأمنة وخالية من الإساءة مع الحفاظ على مبدأ عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بالتدليس والفساد والانتقام والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وغير ذلك من أشكال السلوك المسيء. ويتضمن تطبيق نهج عدم التسامح مطلقا إزاء التقاعس عن اتخاذ أي إجراء في هذه المجالات التزام مكتب التفتيش والتحقيق بتقييم ادعاءات سوء السلوك والمخالفات التي يتلقاها، والتحقيق فيها عند الضرورة.
- 56- وقد تشمل الادعاءات موظفي البرنامج، فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لسياسة مكافحة التدليس والفساد؛ والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ والتحرش الجنسي؛ والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ والانتقام أو الانتهاكات المبلغ عنها للسياسات والإجراءات والإصدارات الإدارية الأخرى.
- 57- وقد تتعلق الادعاءات أيضا بأطراف خارجية، مثل البائعين والشركاء المتعاونين، بسبب انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين أو الإساءة للمستفيدين من البرنامج.

أثر جائحة كوفيد-19

- 58- تواصل أثر جائحة كوفيد-19 على تحقيقات مكتب التفتيش والتحقيق، واستمر في التأثير على أنشطة التحقيق في عام 2022. وخلال الجائحة، أشار مكتب التفتيش والتحقيق إلى أن المهل الزمنية للتحقيقات قد طالت، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم قدرته على القيام بمهام ميدانية. ولم يؤدِّ هذا القيد إلى تفويض أنشطة التحقيق – التي اعتمدت على عمليات الاستجواب عن بعد، وعلى الشركاء الخارجيين لجمع الأدلة والعمليات المماثلة – ولكنه أبطأها، مما أدى إلى استغراق القضايا وقتا أطول لمعالجتها.
- 59- وفي عام 2022، ومع تقلص الجائحة وتجدد إمكانية القيام بمهام عند الضرورة، استعاد مكتب التفتيش والتحقيق القدرة على نشر المحققين بشكل آمن في إطار المهمات. واستحدث مكتب التفتيش والتحقيق إجراء تشغيليا موحدا يمكن من إجراء التحقيقات بأمان والتفاعل بأمان مع السكان المعرضين لخطر الإصابة بالعدوى. ويواصل مكتب التفتيش والتحقيق التقيد بهذا الإجراء الموحد وتنفيذه لضمان سلامة كل من المشاركين في التحقيق والمحققين.
- 60- إلا إن القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على التحركات أثرت على عدد الحالات في الفترة 2020-2022، وسيستغرق التغلب على حالات التأخير الناجمة عن ذلك بعض الوقت، أي حتى ما بعد عام 2022، وكذلك تقصير المهل الزمنية للتحقيقات.

عدد الحالات في عام 2022

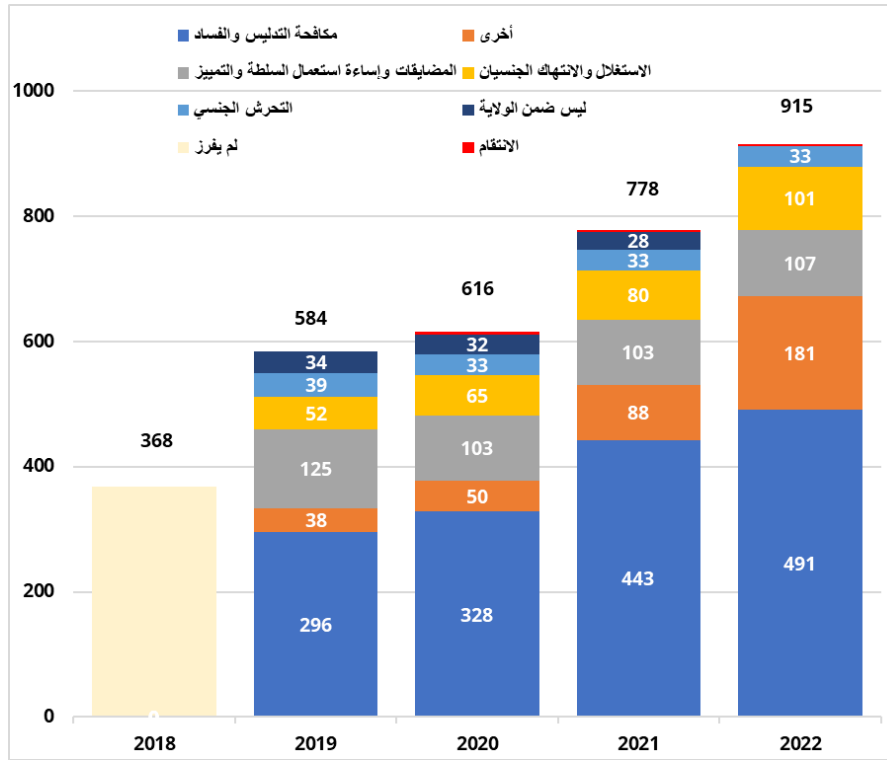
61- أدار مكتب التفتيش والتحقيق إجمالاً عدد حالات قدره 1 786 حالة في عام 2022، بزيادة قدرها 35 في المائة عن عام 2021، كما هو موضح في الجدول 6 أدناه.

الجدول 6: نشاط إدارة الحالات، 2018-2022					
2022	2021	2020	2019	2018	
871	545	368	129	34	الحالات المُرحَّلة من السنة السابقة
915	778	616	584	368	الشكاوى المستلمة في السنة الحالية
1 786	1 323	984	713	402	عدد الحالات
					الحالات المغلقة
(699)	(340)	(347)	(265)	(220)	بعد التقييم الأولي
(100)	(77)	(100)	(61)	(68)	منها - محالة إلى خارج مكتب التفتيش والتحقيق
(599)	(263)	(247)	(204)	(152)	- لا تستدعي إجراء تحقيق
(195)	(112)	(92)	(80)	(53)	بعد التحقيق
(894)	(452)	(439)	(345)	(273)	مجموع الحالات المغلقة
892	871	545	368	129	الحالات المُرحَّلة للسنة القادمة
529	491	212	274	82	منها متبقية في السجلات
45	95	125	غير متاح	غير متاح	معلقة
318	285	208	94	47	قيد التحقيق

الشكاوى الجديدة

62- في عام 2022، تلقى مكتب التفتيش والتحقيق 915 شكوى جديدة (انظر الشكل 6)، بزيادة قدرها 18 في المائة عن عام 2021. ولا يزال تصنيف الحالات مشابهاً للسنوات الماضية، حيث تمثل مسائل مكافحة التلبس والفساد 54 في المائة من الحالات الجديدة، تليها الحالات الأخرى، والمضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بنسبة 20 و12 و11 في المائة على التوالي. وظلت الادعاءات توجّه بشكل رئيسي إلى الشركاء المتعاونين، يليهم موظفو البرنامج. وظلت ثابتة فيما يخص الأصل الجغرافي، مما يعكس صورة أوضاع الأزمات (من حيث العدد والشدة) في كل منطقة.

الشكل 6: تصنيف الشكاوى الجديدة - 2018-2022*



* لا تتضمن جميع الرسوم البيانية الأرقام الفردية التي تقل عن 1.

63- ويلاحظ مكتب التفتيش والتحقيق زيادة مستمرة في الشكاوى الجديدة. ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى مزيج من العناصر هي نمو البرنامج كمنظمة تضم ما يقرب من 23 000 موظف؛ والرسائل الواضحة المتواصلة التي حثت فيها الإدارة على "التكلم"؛ وأنشطة النوعية المتعددة التي قام بها مكتب التفتيش والتحقيق في مناطق جغرافية متعددة؛ وجهود مكتب التفتيش والتحقيق المتواصلة للتعاون والتواصل بفعالية مع المشاركين في التحقيق، من مرحلة استلام القضية وحتى إغلاقها؛ وربما ثقة متزايدة في أن مكتب التفتيش والتحقيق سيتوخى السرية عند تناول الادعاءات.

تقييم الشكاوى المستلمة وتحديد الأولويات

64- تمر جميع الشكاوى المستلمة من خلال وظيفة استلام الشكاوى، التي أنشئت في عام 2019 وتعززت بشكل كبير في عام 2022 من خلال موارد إضافية من الموظفين والخبراء الاستشاريين.

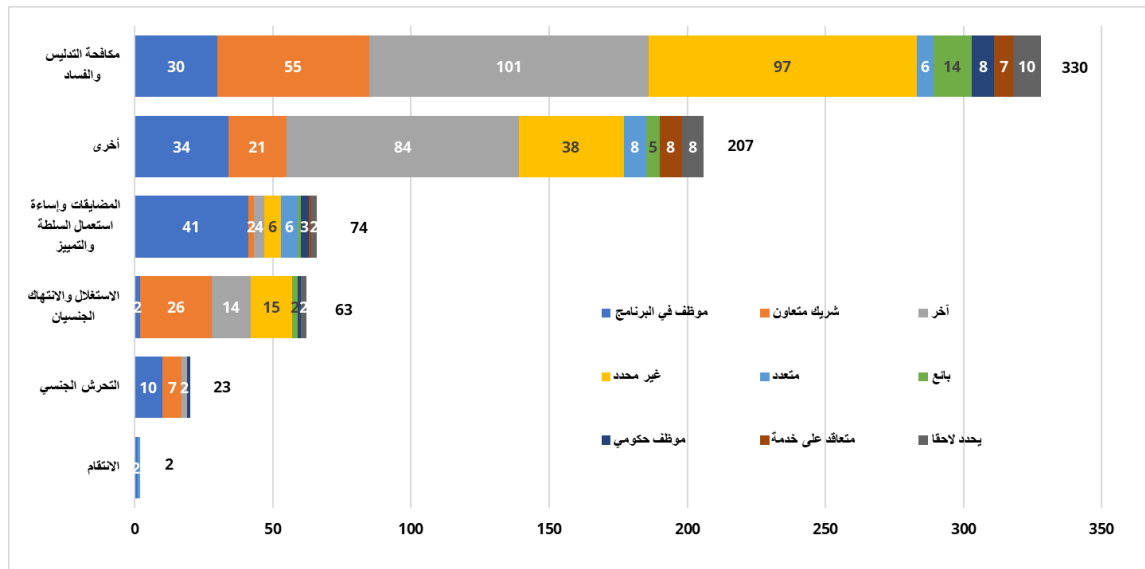
65- ويتم تقييم الشكاوى، على سبيل المثال، من حيث ولاية التحقيق لمكتب التفتيش والتحقيق، والمصادقية، وما إذا كانت تستدعي إجراء تحقيق أو أن تتناولها وحدة أخرى.

66- وبالتالي، يمكن إغلاق الشكاوى في هذه المرحلة، على سبيل المثال، لأنه لا أساس لها من الصحة أو لأنها لا تتعلق بعمليات البرنامج؛ وقد تتم إحالتها إلى وحدات أنسب للنظر فيها، على سبيل المثال، إدارة المكاتب القطرية، أو شعبة الموارد البشرية أو أمين المظالم أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وقد لا تكون هناك معلومات كافية لمكتب التفتيش والتحقيق للمضي قدماً بها.

67- ونتيجة لذلك، لا تُحال إلا الشكاوى التي تستدعي التحقيق إلى أفرقة التحقيق، مما يضمن بالتالي الاستخدام الأكثر فعالية لهذه الموارد.

68- وفي عام 2022، أغلق مكتب المفتشة العامة 699 شكوى بعد تقييم الشكاوى المستلمة (340 في عام 2021)، منها 100 تمت إحالتها إلى وحدات أخرى في البرنامج أو كيانات تابعة للأمم المتحدة، و545 شكوى لا تستدعي التحقيق، مثل المسائل التي لا تندرج ضمن ولاية مكتب المفتشة العامة؛ أو المسائل التي لا تدعم فيها الأدلة الشكوى مبدئياً؛ أو سحب المشتكين لشكاوهم؛ أو حيث رفض مقدمو الشكاوى التعاون أو الرد على استفسارات مكتب التفتيش والتحقيق (انظر التفاصيل في الشكل 7).

الشكل 7: المسائل المغلقة بعد تقييم الشكاوى المستلمة



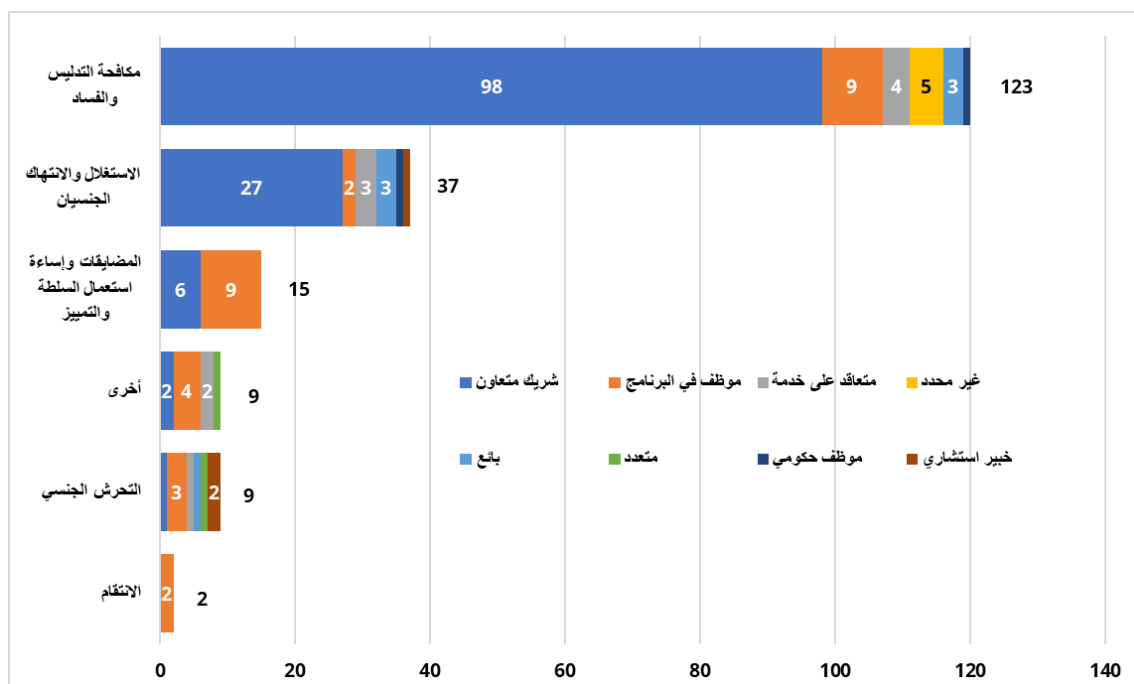
69- وفي نهاية عام 2022، كان هناك 529 شكاوى مستلمة قيد التقييم، بالإضافة إلى 45 شكاوى في انتظار مزيد من المعلومات ("معلقة"). وكانت المسائل المتعلقة بمكافحة التدليس والفساد هي السائدة (63 في المائة من إجمالي عدد الحالات في تقييم الشكاوى المستلمة والمعلقة) نظراً للأسببية المعطاة للتعامل بأسرع ما يمكن مع الحالات المتعلقة بالمسائل السلوكية. وكان عدد الحالات التي تمّ فيها التعرف بالفعل على الجاني المزعوم منقسماً بالتساوي بين الشركاء المتعاونين وموظفي البرنامج.

نشاط التحقيقات

70- أنجز مكتب التفتيش والتحقيق 195 تحقيقاً في عام 2022 (انظر الشكل 8)؛ وثبت ما ورد في 96 منها (49 في المائة). وتعلق معظمها بموظفين عند الشركاء المتعاونين ارتكبوا أعمالاً فيما يتعلق بالتدليس والفساد والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

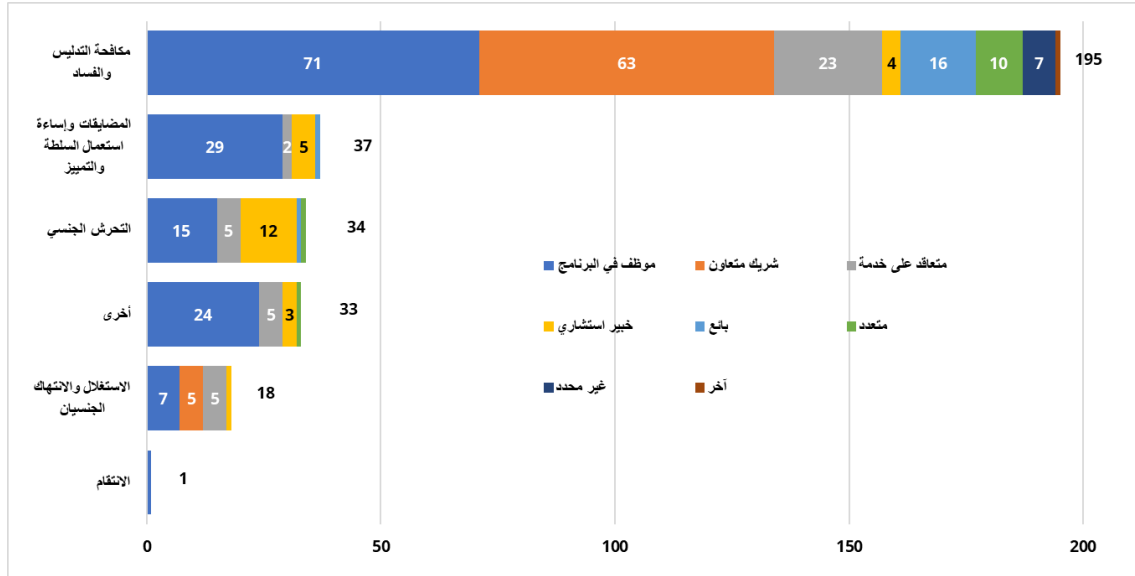
71- وترد تقارير عن الادعاءات المثبتة في الملحق الثاني (مفصلة بحسب المنطقة والحالة) والملحق الثالث (مجمعة بحسب السياسة التي تم الإخلال بها وفئة المدعى عليه).

الشكل 8: التحقيقات المستكملة في عام 2022



72- وفي نهاية السنة، كان هناك 318 تحقيقا جاريا (انظر الشكل 9)؛ ويرد في الأقسام التالية تصنيف الادعاءات حسب نوعها. ويمثل الموظفون 46 في المائة من الجناة المزعومين. وبلغت نسبة جميع الموظفين من الرتبة مد-1 وما فوقها الخاضعين للتحقيق في نهاية العام أكثر بقليل من 5 في المائة من جميع الأشخاص الخاضعين للتحقيق (17 من أصل 318)، وذلك أساسا في تهم متعلقة بمسائل سلوكية. كما أن عدد الموظفين من الرتبة مد-1 وما فوقها الخاضعين للتحقيق في نهاية العام يشكل 9 في المائة من جميع موظفي البرنامج من الرتبة مد-1 وما فوقها في نهاية عام 2022 (17 من أصل 191).

الشكل 9: التحقيقات الجارية في عام 2022



التدليس

73- من بين التحقيقات المستكملة في عام 2022، كان 123 تحقيقا يتعلق بانتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد؛ وكان 69 منها مثبتة، بما في ذلك 42 تتعلق بموظفي البرنامج (انظر التفاصيل في الملحقين الثاني والثالث). وفي نهاية العام، كان هناك 195 تحقيقا جاريا متعلقا بمسائل مكافحة التدليس والفساد، وكان 97 في المائة منها متعلقا بموظفين دون الرتبة ف-5 أو بموظفين غير تابعين للبرنامج.

74- وتكون الخسائر مثبتة عندما تكون مدعومة بأدلة تم جمعها أثناء التحقيق. وتعكس الخسائر المثبتة التحقيقات المستكملة فقط، وبالتالي قد لا تعكس إجمالي خسائر المنظمة التي تعزى إلى انتهاكات سياسة مكافحة التدليس والفساد. وأسفرت التحقيقات المتعلقة بمكافحة التدليس والفساد التي شملت شركاء متعاونين عن أكبر خسائر مثبتة في عام 2022. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، كان البرنامج قد استرد 575 771.68 دولار أمريكي بفضل التحقيقات المدعومة بالأدلة لعام 2022 المتعلقة بالخسائر المالية (انظر التفاصيل في الملحق الثالث).

75- وتمثل الخسائر المفترضة الخسائر المقدرة المبلغ عنها في ادعاء ما أو المكتشفة من خلال أعمال التحقيق مع تقدمه، ولكن لم يتم استكمال التحقيق بشأنها وتأكيد الخسائر.

76- وترد في الجدول 7 المعلومات المتعلقة بالخسائر المالية الناجمة عن الحالات المثبتة وكذلك عن التدليس المفترض في نهاية عام 2022.

الجدول 7: حالات التدليس المفترضة والخسائر من الحالات المثبتة حتى ديسمبر/كانون الأول 2022 (بالدولار الأمريكي)			
المبالغ المستردة من الخسائر المثبتة**	التدليس من الحالات المفترضة*	التدليس المفترض	الجهة التي ينتمي إليها الشخص
574 154.68	1 680 056.34	7 983 992.45	شريك متعاون
636.00	636.00	35 233.00	جهة أخرى
731.00	758.00	97 999.56	بانع
250.00	359.00	1 650 025.25	موظف لدى البرنامج
575 771.68	1 681 809.34	9 767 250.26	المجموع الكلي

* لا يشمل الخسائر المالية المتعلقة بمسائل أخرى (مثل السرقة والنهب) المبلغ عنها لمكتب التفتيش والتحقيق حسب السياسة ولكن لم يدر تفتيش بشأنها. ويتم إبلاغ الإدارة بهذه الخسائر المالية في إطار عملية إعداد الكشوف المالية.
** وفقا للمعلومات المتاحة لمكتب المفتشة العامة في نهاية عام 2022.

المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز

77- أنجزت خمسة عشر تحقيقا بشأن السلوك المسيء في عام 2022. وشملت تسعة تحقيقات موظفين في البرنامج وتم إثبات ثلاثة منها. وكانت ستة منها متعلقة بموظفين عند شركاء متعاونين، وثبتت حالة واحدة متعلقة بإساءة استعمال السلطة. وكان لدى مكتب التفتيش والتحقيق 37 تحقيقا جاريا بشأن سلوك مسيء بنهاية عام 2022، وتعلق 14 في المائة منها (5 من أصل 37) بموظفين من ذوي المناصب العليا (مد-1 وما فوق).

التحرش الجنسي

78- في عام 2022، أنجز مكتب التفتيش والتحقيق تسعة تحقيقات بشأن التحرش الجنسي. وشملت ستة منها موظفين في البرنامج؛ وتم إثبات ثلاثة منها. وتعلقت إحدى الحالات بموظف عند شريك متعاون ولم يتم إثباتها بالأدلة. وأثبتت مسألة تتعلق بموظف عند أحد البائعين، وهناك حالة أخرى لم يتم إثباتها.
79- وهناك أشكال لفظية وجسدية للتحرش الجنسي. وتضمنت خمسة من تحقيقات التحرش الجنسي المنجزة في عام 2022 تحرشا جنسيا جسديا؛ وشكل أحد هذه التحرشات عنفا جنسيا.
80- وفي نهاية عام 2022، كان مكتب التفتيش والتحقيق يجري 34 تحقيقا بشأن التحرش الجنسي، وتعلق 6 في المائة منها (2 من أصل 34) بموظفين من ذوي المناصب العليا (مد-1 وما فوق).

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

81- يجب على جميع موظفي البرنامج إبلاغ مكتب التفتيش والتحقيق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأنجز مكتب التفتيش والتحقيق 37 تحقيقا متعلقا بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2022، تم إثبات 17 منها (14 تتعلق بموظفين عند شركاء متعاونين) وكانت هناك 20 حالة غير مثبتة. وفي نهاية العام، كان هناك 18 تحقيقا جاريا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وارتبطت هذه التحقيقات، بالتساوي تقريبا، بموظفين في البرنامج أو متعاقدين على خدمات أو موظفين عند شركاء متعاونين.
82- ويُطلب من كيانات الأمم المتحدة تقديم تقارير تغفل فيها الأسماء بشأن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الأمين العام.¹ عندما تكون هناك معلومات كافية لتحديد فعل محتمل من أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين يشمل ضحية يمكن التعرف عليها أو جانبا يمكن التعرف عليه؛ ويتم بعد ذلك الإبلاغ عن هذه المعلومات علنا. ولي مكتب التفتيش والتحقيق متطلبات الإبلاغ في عام 2022.

¹ بيانات عن الادعاءات: على نطاق منظومة الأمم المتحدة – معايير الإبلاغ.

إحالة التحقيقات المثبتة

- 83- إذا تبين أن موظفي البرنامج انتهكوا لوائح البرنامج أو قواعده أو سياساته، تُقدّم تقارير التحقيقات ذات الصلة إلى شعبة الموارد البشرية للنظر فيها وإحالتها إلى الإدارة مع توصية باتخاذ إجراءات تأديبية إذا لزم الأمر.
- 84- وعندما تثبت ادعاءات التديس تورط موظفين عند بائعين متعاملين مع البرنامج أو عند شركائه المتعاونين، تُحال المسائل إلى وحدات التحقيق في تلك الكيانات، إن وجدت وإن اعتُبرت مختصة في هذا الشأن؛ ثم يقوم مكتب التفتيش والتحقيق برصد هذه القضايا حتى اكتمال التحقيق. وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن يكمل مكتب التفتيش والتحقيق التحقيق إذا لم يكن الطرف الخارجي قادرا على إجراء التحقيق. وإذا رُجم أن أحد البائعين المتعاملين مع البرنامج أو شركائه المتعاونين قد ارتكب ممارسة محظورة، مثل التديس، أو الفساد أو السرقة أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة، بموجب اتفاق أو عقد ممول من البرنامج، يقوم مكتب التفتيش والتحقيق بإجراء التحقيق، وتُحال التقارير المدعومة بالأدلة إلى لجنة جزاءات البائعين في البرنامج للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

التفتيشات

- 85- التفتيشات هي تحريات يمكن إجراؤها في مجال من مجالات المخاطر المتصورة خارج سياق خطة عمل الضمان السنوية أو في حالة عدم وجود أي ادعاء محدد.
- 86- وقام مكتب التفتيش والتحقيق باستئناف التفتيشات في عام 2022 وتُجرى حاليا تحريات.

تعاون مكتب التفتيش والتحقيق الجاري مع وظائف الرقابة الخارجية

- 87- واصل مكتب التفتيش والتحقيق الاستناد إلى مبادرة مكتب المراجعة الداخلية لعام 2017 لزيادة التنسيق مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين. وفي عام 2022، تعاون مكتب التفتيش والتحقيق مع وظائف الرقابة الخارجية في 137 حالة، وكانت 82 منها مثبتة وأدت إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل الشريك الخارجي. وسيواصل مكتب التفتيش والتحقيق إقامة وتعزيز علاقات عمله مع وظائف الرقابة لدى الشركاء المتعاونين.

زيادة عبء العمل والموارد

- 88- زاد عدد الحالات التي تناولها مكتب التفتيش والتحقيق - أي الحالات المرحلة والحالات الجديدة الواردة - زيادة كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية. وتلقى مكتب التفتيش والتحقيق 368 شكوى في عام 2018 و915 في عام 2022. وأنهى مكتب التفتيش والتحقيق 220 تقييما للحالات الواردة في عام 2018 بالمقارنة مع 699 في عام 2022 بالإضافة إلى 574 جاريا لشكاوى واردة. وأنهى مكتب التفتيش والتحقيق 53 تحقيقا في عام 2018 بالمقارنة مع 195 في عام 2022 بينما كان هناك 318 تحقيقا جاريا في نهاية العام. وزادت نسبة المحققين إلى التحقيقات التي تم تناولها من 6.5:1 في عام 2018 إلى 20:1 في عام 2022 (مما يمثل تحسنا طفيفا مقارنة بعام 2021 حيث كانت تبلغ 22:1).
- 89- وخلال عام 2022، أجرى مكتب التفتيش والتحقيق العديد من عمليات التوظيف لشغل الوظائف الجديدة التي تم استحداثها تدريجيا وللتعامل أيضا مع دوران الموظفين. ولم تتجح بعض عمليات التوظيف نظرا للمنافسة الشديدة الموجودة في سوق المواهب في مجال التحقيق. وفي نهاية العام، تمكّن مكتب التفتيش والتحقيق من تعيين موظفين في 9 من أصل 17 وظيفة جديدة هم: خمسة موظفين للاستلام، ومحقق واحد في فريق روما، ومحققان في فريق نيروبي، وموظف واحد لدعم الأعمال. أما الوظائف الثماني المتبقية فإما تُجرى تعيينات بشأنها أو سيعاد نشر الإعلان الوظيفي الخاص بها في نهاية السنة (انظر أيضا الفقرة 14)؛ ويمثل شغل هذه الوظائف الشاغرة وتعيين الموظفين فيها من أولويات عام 2023، إلى جانب فتح ثلاث وظائف جديدة في مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2023.

سائر الأنشطة الاستشارية والمشاركة بين الوكالات الأخرى

90- على مدار السنة التقييمية 2022، قدم مكتب المفتشة العامة، جنبا إلى جنب مع مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق، مدخلات للعديد من مشروعات السياسات والتعميمات، كما حضر العديد من اجتماعات لجان أو مجالس الإدارة بصفة مراقب، وقدم المشورة فيها. وقدم مكتب المفتشة العامة أيضا المدخلات، ودَعَمَ المفاوضات التي أجرتها الإدارة بشأن اتفاقات معقدة متعددة مع المانحين فيما يتعلق ببنود المراجعة الداخلية والتحقيق، بما في ذلك التندليس والفساد على سبيل المثال لا الحصر. كما لَبَّى مكتب المفتشة العامة متطلبات المانحين المتزايدة بشأن تقديم المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات، التي يشارك فيها بشكل متزايد كبار مسؤوليه الإداريين.

91- وعلاوة على ذلك، واصل مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التفتيش والتحقيق في عام 2022 العمل، عن طريق شبكات النظراء الخاصة بكل منهما، مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى في أنشطة مشتركة بما فيها تبادل المعارف بشأن مواضيع محددة. وفي سبتمبر/أيلول 2022، أصبحت المفتشة العامة أحد الرؤساء المشاركين لشبكة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أنهى مكتب التفتيش والتحقيق ولايته الثانية كمنسق لممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة.

أفاق المستقبل

92- يود مكتب المفتشة العامة أن يشكر المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير التنفيذي والإدارة العليا وجميع الزملاء على دعمهم المستمر الذي مكن مكتب المفتشة العامة من الاضطلاع بولايته بأقصى قدر ممكن من النجاح في عام 2022.

93- وتطلعا للمستقبل، فإن تلبية توقعات مكتب المفتشة العامة فيما يتعلق بالموارد، في بيئة سريعة التغير وفي ظل نفور المنظمة من المخاطر الائتمانية والمخاطر المضرة بالسمعة، لا تزال، أكثر من أي وقت مضى، تمثل تحديا كبيرا. وسيواصل مكتب المفتشة العامة التزامه بتقديم خدمات عالية الجودة في حدود الموارد المتاحة له.

94- وفيما يخص المراجعة الداخلية، سينصب التركيز على تعزيز اللجوء إلى تحليل البيانات وعلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من أوجه التآزر مع وظائف الرقابة المستقلة الأخرى.

95- وفيما يتعلق بالتحقيقات، سينصب التركيز على معالجة ازدياد عدد الحالات، على أفضل وجه ممكن وبالموارد المتاحة، والمعالجة السريعة المقترضة للقضايا المتزايدة التعقيد مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والوفاء بمتطلبات الإبلاغ والشفافية المتزايدة.

الملحق الأول

تقارير المراجعة والتقارير الاستشارية التي تم النظر فيها عند إعداد الرأي السنوي (أبريل/نيسان-ديسمبر/كانون الأول 2022)¹

ألف: تقارير الضمان والتصنيفات*					
مهمة المراجعة	الرقم المرجعي للتقرير	عدد الإجراءات المتفق عليها	ومنها ذات الأولوية العالية	استنتاج التقرير/التصنيف	
1	AR/22/08	4	0	فعالة/مرضية	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في الأردن (المكتب القطري)
2	AR/22/09	5	1	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في كينيا (المكتب القطري)
3	AR/22/10	5	3	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لهيكل الشبكات والاتصالات في البرنامج (تكنولوجيا المعلومات)
4	AR/22/11	7	3	بحاجة إلى بعض التحسين (تصميم المشروعات) / بحاجة إلى تحسين كبير (إدارة المشروعات وتنفيذها)	المراجعة الداخلية لعملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة (مراجعة مواضيعية شاملة)
5	AR/22/12	9	7	بحاجة إلى تحسين كبير	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في هايتي (المكتب القطري)
6	AR/22/13	غير متاح (للمتابعة)	لا ينطبق		متابعة استعراض تنفيذ الإجراءات المتفق عليها إثر المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في مالي في عام 2021 (المكتب القطري)
7	AR/22/14	7	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في جنوب السودان (المكتب القطري)
8	AR/22/15	5	2	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في تركيا (المكتب القطري)
9	AR/22/16	5	2	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في اليمن (المكتب القطري)
10	AR/22/17	7	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في موريتانيا (المكتب القطري)
11	AR/22/18	5	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في غواتيمالا (المكتب القطري)
12	AR/22/19	7	3	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في دولة فلسطين (المكتب القطري)
13	AR/22/20	7	0	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لعمليات البرنامج في نيبال (المكتب القطري)
14	AR/22/21	6	1	بحاجة إلى بعض التحسين	المراجعة الداخلية لإدارة ودعم تكنولوجيا المعلومات في المكاتب القطرية التابعة للبرنامج (تكنولوجيا المعلومات)

* يمكن الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومواعيد إصدار كل منها على العنوان التالي: <https://www.wfp.org/audit-reports>.

¹ نظرا إلى التغيير المدخل على عملية الإبلاغ التي باتت تستند إلى السنة التقييمية، ومن أجل تجنب الازدواجية، يشمل الرأي التقارير الصادرة من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2022. وأدرجت في الرأي الصادر في عام 2021 مهام عام 2021 التي صدرت تقاريرها حتى مارس/آذار 2022.

باء: التقارير الاستشارية		
تاريخ الإصدار الفعلي/المتوقع	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير
أبريل/نيسان 2022	MIN/22/01	1 مذكرة الإدارة بشأن اختبار اختراق شبكات البرنامج*
ديسمبر/كانون الأول 2022	MIN/22/02	2 استعراض عمليات إدارة المواقف في البرنامج

جيم: استعراضات الأغراض الخاصة		
الرأي	التغطية	عنوان التقرير
رأي غير مشفوع بتحفظات	34 978 947 دولارا أمريكيا يوليو/تموز 2016-مارس/أذار 2019	1 مراجعة شؤون مقدم الخدمات المالية - تشاد
رأي مشفوع بتحفظات - 43705 دولارات أمريكية	1 325 210 دولارات أمريكية أغسطس/آب 2020-يوليو/تموز 2021	2 مراجعة شؤون الشركاء المتعاونين - ملاوي
رأي مخالف	382 000 دولار أمريكي أكتوبر/تشرين الأول 2020-أكتوبر/تشرين الأول 2021	3 مراجعة شؤون الشركاء المتعاونين - مالي
رأي غير مشفوع بتحفظات	7 803 608 دولارات أمريكية أغسطس/آب 2014-أبريل/نيسان 2020	4 مراجعة المشروعات - موريتانيا

دال: الآراء الموحدة		
تاريخ الإصدار	الرقم المرجعي للتقرير	عنوان التقرير
ديسمبر/كانون الأول 2022	غير متاح	1 الآراء الموحدة - إدارة المستفيدين والتحويلات القائمة على النقد لعام 2021

الملحق الثاني

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة المفصلة بحسب المنطقة

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ						
لا ينطبق	لا ينطبق	مارس/أذار 2022	موظف في البرنامج	تحرش جنسي ومضايقات	2020-374	1
1 300.00	1 243.80	يونيو/حزيران 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-476	2
13.60	13.60	أغسطس/آب 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - اختلاس المواد الغذائية	2021-629	3
لا ينطبق	لا ينطبق	سبتمبر/أيلول 2022	بائع	استغلال وانتهاك جنسيان - موظف عند أحد البائعين في حق مستفيد	2022-388	4
273.24	273.24	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - قيام موظفين عند شركاء متعاونين بتحويل الأغذية	2021-475	5
-	5.50	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - التلاعب بدفاتر الحصص وقائمة المستفيدين	2022-268	6
133.00	133.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2022-433	7
-	12 012.00	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسات احتيالية وممارسات فساد	2022-485	8
-	725.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	اختلاس وتزوير	2022-567	9
لا ينطبق	لا ينطبق	ديسمبر/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان - موظفون عند شركاء متعاونين في حق قاصر	2022-638	10
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية						
لم يوفر بعد المبلغ المسترد	8 981.67	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - فواتير مزورة ومدفوعات تنطوي على غش لموظفين زائعين /موظف وهمي	2020-564	11
لا ينطبق	لا ينطبق	يناير/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-172	12
مبلغ مشطوب	2 224.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - توزيع المساعدات للمستفيدين	2021-609	13
لا ينطبق	لا ينطبق	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - قسائم غذائية مفقودة من مركز التوزيع	2022-406	14

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
غير متاح	غير متاح	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف دائم في البرنامج	تحرش جنسي وإساءة استعمال السلطة ومضايقات	2018-145	15
لا ينطبق	لا ينطبق	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند أحد البائعين	تحرش جنسي	2022-565	16
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا						
لا ينطبق	لا ينطبق	يناير/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2020-403	17
لا ينطبق	لا ينطبق	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2022-023	18
-	4 305.00	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية من مستودع شريك متعاون	2019-365	19
12 845.82	12 845.82	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية من مستودعات مدارس	2022-423	20
636.00	636.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف حكومي	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية من مدرسة	2021-305	21
خسارة اعثرت "غير جوهرية"	25.00	أغسطس/آب 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-482	22
161 437.00	161 437.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-516	23
لا ينطبق	لا ينطبق	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان - ارتكاب شريك متعاون أفعالا يعاقب عليها في تحقيق لمكتب التفتيش والتحقيق	2019-481	24
580.00	580.00	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	تدليس واختلاس من قبل موظفين عند شركاء متعاونين	2021-388	25
168.00	168.00	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-514	26
-	27.00	أكتوبر/تشرين الأول 2022	بائع	سرقة مواد غير غذائية (وقود) من قبل موظف عند أحد البائعين المتعاملين مع البرنامج	2021-742	27
لا ينطبق	لا ينطبق	ديسمبر/كانون الأول 2022	بائع	استغلال وانتهاك جنسيان - موظف عند بائع في حق قاصر	2021-747	28
المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي						
	لا ينطبق	مارس/آذار 2022	موظف في البرنامج	تحرش جنسي	2019-536	29
47 506.00	47 506.00	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-007	30

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
17 992.00	17 992.00	يناير/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - موظفون وهميون	2021-543	31
12 340.84	12 340.84	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-694	32
غير متاح	عدم تكبد البرنامج أي خسائر	فبراير/شباط 2022	متطوع في الأمم المتحدة	ممارسة احتيالية - تدليس طبي	2022-076	33
114 638.31	114 638.31	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - سوء إدارة السلع	2021-356	34
-	1 260.00	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - تزوير قسائم غذائية وسرقة مواد غذائية	2021-429	35
لا ينطبق	لا ينطبق	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2022-180	36
-	6 126.21	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2022-245	37
-	19 803.00	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية وفساد	2020-020	38
3 820.00	3 820.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - مواد غير غذائية (هواتف محمولة)	2022-057	39
غير متاح	غير متاح	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - أنشطة الاستهداف	2022-356	40
غير متاح	غير متاح	أغسطس/آب 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة بضائع من مستودع	2022-482	41
1 167.00	1 167.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - تدليس متعلق بالمشتريات	2022-585	42
لا ينطبق	لا ينطبق	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف دائم في البرنامج	مضايقات وإساءة استعمال السلطة	2019-498	43
31 707.99	31 707.99	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-347	44
-	3 506.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-456	45
1 375.00	1 375.00	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة عمليات معدنية	2022-231	46
عدم تكبد أي خسائر مالية لأن السلع الغذائية لم تغادر المكان	-	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة سلع غذائية	2022-718	47
172.99	172.99	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - نسخ قسمة مستفيد	2022-719	48

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
1 775.00	1 775.00	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2022-720	49
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا						
947.00	947.00	مارس/آذار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية	2019-431	50
غير متاح	غير متاح	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - مخطط تم اكتشافه قبل أن يُنفذ بالكامل؛ وتضمن عمليات غير مصرح بها لإضافة بطاقات في نظام "سكوب" يقصد إكراه المستفيدين على الدفع لتلقي المزايا في وقت مبكر	2020-182	51
38 684.45	38 684.45	يناير/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية	2020-368	52
-	546.97	مارس/آذار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية	2021-233	53
130.37	130.37	مارس/آذار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية	2021-234	54
-	915.79	مارس/آذار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية	2021-235	55
لا ينطبق	لا ينطبق	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-296	56
لا ينطبق	لا ينطبق	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-297	57
لا ينطبق	لا ينطبق	فبراير/شباط 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-625	58
غير متاح	غير متاح	يناير/كانون الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غذائية - محاولة	2021-688	59
لا ينطبق	لا ينطبق	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	إساءة استعمال السلطة	2020-004	60
(لم يوفر المبلغ بعد)	-	يونيو/حزيران 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2020-187	61
-	18 063.65	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-226	62
يُفترض توفير المبلغ لاحقاً - البضائع المسروقة التي تم استرجاعها	-	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-227	63
1 006.67	1 006.67	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-240	64
-	5 020.00	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-243	65

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
-	3 489.18	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-244	66
(حالة "قوة قاهرة")	3 469.20	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-260	67
-	1 487.12	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-261	68
-	57 665.79	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-263	69
-	3 246.84	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-265	70
(حالة "قوة قاهرة")	57 000.00	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-267	71
لا ينطبق	لا ينطبق	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-730	72
لا ينطبق	لا ينطبق	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2021-760	73
لا ينطبق	لا ينطبق	أبريل/نيسان 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان	2022-258	74
-	1 602.27	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2022-313	75
-	1 991.00	مايو/أيار 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2022-315	76
355.00	355.00	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-123	77
غير متاح	غير متاح	سبتمبر/أيلول 2022	موظف دائم في البرنامج (اتفاق خدمات خاصة)	شكوى كيدية ومضايقات وتدليس	2021-145	78
6 406.24	6 406.24	أغسطس/آب 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-412	79
731.00	731.00	أغسطس/آب 2022	بائع	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-679	80
12 128.28	12 128.28	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - تحويل الأغذية	2021-749	81
لا ينطبق	لا ينطبق	يوليو/تموز 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان - موظف عند شريك متعاون في حق لاجئ قاصر من المستفيدين	2022-251	82
5 741.00	5 741.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - تدليس متعلق بالمشتريات	2022-341	83
13 543.00	13 543.00	أغسطس/آب 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - تزوير سجلات توزيع المعاز	2022-461	84

المبالغ المستردة (دولار أمريكي)	المبالغ المثبتة (دولار أمريكي)	تاريخ الصدور	المدعى عليه	الادعاء	الرقم المرجعي للتقرير	
(لا خسارة للبرنامج)	غير متاح	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف دائم في البرنامج	ممارسة تواطؤ وتضارب مصالح	2020-075	85
57 343.92 (المبلغ الذي استردته حتى الآن المكتب القطري)	690 623.34	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارس احتيالية وتواطؤ من قبل شريك متعاون - مشكلة ازدواجية في نظام "سكوب"	2020-392	86
27 188.96	286 338.21	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارس احتيالية وممارسة تواطؤ من قبل شريك متعاون - مشكلة ازدواجية في نظام "سكوب"	2020-396	87
لا ينطبق	لا ينطبق	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف دائم في البرنامج	استغلال وانتهاك جنسيان - موظف في البرنامج في حق العديد من النساء بمن فيهن مستفيدات	2020-423	88
لا ينطبق	لا ينطبق	ديسمبر/كانون الأول 2022	موظف دائم في البرنامج	تقصير جسيم وإخلال بالسياسة	2021-041	89
لا ينطبق	لا ينطبق	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف عند شريك متعاون	استغلال وانتهاك جنسيان - موظف عند شريك متعاون في حق قاصر	2022-440	90
834.00	834.00	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة/اختلاس - سرقة مواد غذائية	2022-527	91
-	58.00	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف عند شريك متعاون	سرقة مواد غير غذائية (تحويل مدفوعات) من قبل موظف عند أحد البائعين المتعاملين مع البرنامج	2022-664	92
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي						
250.00	359.00	يوليو/تموز 2022	موظف دائم في البرنامج (عقد خدمات)	ممارسة احتيالية - تنليس متعلق بالاستحقاقات (الطبية)	2019-241	93
600.00	600.00	سبتمبر/أيلول 2022	موظف عند شريك متعاون	ممارسة احتيالية - مشروعات التحويلات القائمة على النقد	2021-691	94
المقر						
لا ينطبق	لا ينطبق	أكتوبر/تشرين الأول 2022	موظف دائم في البرنامج	مضايقات وإساءة استعمال السلطة وإساءة استخدام الموارد	2019-521 و2020-150	95
لا ينطبق	لا ينطبق	نوفمبر/تشرين الثاني 2022	موظف دائم في البرنامج	مضايقات وإساءة استعمال السلطة	2020-589	96

الملحق الثالث

تقارير التحقيق – الادعاءات المثبتة المجمعة بحسب السياسة وفئة المدعى عليه (باستثناء حالات النهب/السرقة التي لم يتم التحقيق فيها)

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	الادعاء	المدعى عليه	السياسة ذات الصلة
575 771.68	1 681 809.34	69			مكافحة التلبس والفساد
574 154.68	1 680 056.34	63		موظف عند شريك متعاون	
84 532.88	976 961.55	2	ممارسات احتيالية وممارسات تواطؤ		
291 592.08	478 336.14	34	سرقة/اختلاس		
157 687.90	170 159.07	16	ممارسة احتيالية		
39 761.82	41 282.58	8	سرقة		
-	12 012.00	1	ممارسات احتيالية وممارسات فساد		
-	725.00	1	اختلاس وتزوير		
580.00	580.00	1	تلبس واختلاس		
636.00	636.00	1		موظف حكومي	
636.00	636.00	1	سرقة/اختلاس		
-	-	1		متطوع في الأمم المتحدة	
-	-	1	ممارسة احتيالية		
731.00	758.00	2		بانع	
-	27.00	1	سرقة		
731.00	731.00	1	سرقة/اختلاس		
-	-	1		موظف دائم في البرنامج	
-	-	1	ممارسة تواطؤ وتضارب مصالح		
250.00	359.00	1		موظف دائم في البرنامج (عقد خدمات)	
250.00	359.00	1	ممارسة احتيالية		
-	-	1		أخرى	
-	-	1		موظف دائم في البرنامج	
-	-	1	تقصير جسيم وإخلال بالسياسة		
-	-	17		انتهاك واستغلال جنسيان	
-	-	14		موظف عند شريك متعاون	

المبلغ المسترد (دولار أمريكي)	المبلغ المثبت (دولار أمريكي)	عدد التقارير المتعلقة بالادعاءات المثبتة	الادعاء	المدعى عليه	السياسة ذات الصلة
-	-	14	استغلال وانتهاك جنسيان		
-	-	2		بائع	
-	-	2	استغلال وانتهاك جنسيان		
-	-	1		موظف دائم في البرنامج	
-	-	1	استغلال وانتهاك جنسيان		
-	-	9		سلوك مسيء	
-	-	1		موظف عند شريك متعاون	
-	-	1	إساءة استعمال السلطة		
-	-	1		موظف عند بائع	
-	-	1	تحرش جنسي		
-	-	2		موظف في البرنامج	
-	-	1	تحرش جنسي		
-	-	1	تحرش جنسي ومضايقات		
-	-	4		موظف دائم في البرنامج	
-	-	2	مضايقات وإساءة استعمال السلطة		
-	-	1	مضايقات وإساءة استعمال السلطة وإساءة استخدام الموارد		
-	-	1	تحرش جنسي وإساءة استعمال السلطة ومضايقات		
-	-	1		موظف دائم في البرنامج (اتفاق خدمات خاصة)	
-	-	1	مضايقات وتدليس		
575 771.68	1 681 809.34	96			المجموع الكلي